الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
****

منشور عدد: 12

تونس في 18 أفريل 2013

وزارة الفلاحة
مكتب الضبط المركزي
22 افريل 2013
إعلام بالوصول

وزارة الفلاحة
مكتب الضبط
22 أفريل 2013
10804

من رئيس الحكومة

إلى

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

ورؤساء البرامج العمومية

الموضوع: حول: - إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014

- إعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية.

__***

يتنزل إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 في إطار السعي إلى تنشيط الاستثمار العمومي قصد دفع الحركة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الثورة بتحسين مستوى إحداثات مواطن الشغل في إطار تنمية شاملة أكثر عدلا بين الجهات والفئات الإجتماعية.

وبهدف إحكام التصرّف في ميزانية الدولة لتحسين تسيير مصالح الدولة وإنجاز المشاريع والبرامج ذات الأولوية في أحسن الظروف وترشيد النفقات يتعيّن أن يتمّ إعداد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 على نحو يمكّن من تحقيق المعادلة بين أهداف التنمية من جهة والمحافظة على التوازنات الماليّة للبلاد من جهة أخرى خاصة وأنّه **تمّ التعهّد بتقليص عجز ميزانيّة الدولة من 5,9 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2013 إلى 5,3 % سنة 2014.**

ومن هذا المنطلق، يجب أن يتمّ الأخذ بعين الاعتبار في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 الجوانب التالية:

- **نتائج عمليات المقاربة الجهوية** التي تمت خلال سنة 2012 **لضبط أولويات واستراتيجيات العمل التنموي** وتحديد المشاريع العمومية مع إعطاء الأولوية في البرمجة للمشاريع والتدخلات الموجهة لفائدة المناطق والفئات الأقل حظا .

- التركيز خاصة على المشاريع المتعلقة **بالبنية التحتية وتحسين ظروف العيش** لدفع عملية التنمية وتنشيط الدورة الاقتصادية.

- مواصلة التقدم **في إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف** وذلك عبر **تقديم مشاريع الميزانيات لسنة 2014** (إلى وزارة المالية ثم إلى المجلس التأسيسي) **في صيغة واحدة وفق المنظور البرامجي**، بالنسبة إلى الوزارات المنخرطة في التجربة المتعلقة بتركيز هذه المنظومة وهي وزارات الفلاحة والصحة والتكوين المهني والتشغيل والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية والمالية والنقل والتجهيز والصناعة.

وتلتزم هذه الوزارات بتقديم مشاريع ميزانياتها بالنسبة إلى السنة المالية 2014 طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012 المتعلق بالقدرة على الأداء للسياسات العمومية وكذلك **بإعداد إطار النفقات متوسط المدى القطاعي للفترة 2014-2016** مبوب حسب البرامج ويتلاءم مع إطار النفقات الجملي الذي يتم إعداده من قبل وزارة المالية لنفس الفترة.

وعلى هذا الأساس ، **وتلافيا لكل تأخير** ، فإن السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البرامج العمومية مدعوون إلى **الانطلاق فورا** في تحديد الحاجيات ومقترحات الأحكام التشريعية الضرورية عند الاقتضاء.

1- منهجية إعداد الميزانية:

يتم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 باعتماد التمشي التالي:

- الحرص على اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة **بالتحكم في نفقات التسيير وترشيدها** والعمل بالتعليمات والتوجهات التي تم إقرارها في هذا الشأن في إطار المناشير السابقة قصد **التقليص في حجم الاعتمادات المرسمة سنة 2013** بعنوان هذه النفقات أو البقاء في حدود هذه الأخيرة في أقصى الحالات.

- ضبط الحاجيات **الضرورية** من النفقات المقترحة في نطاق مشروع الميزانية **بكل دقة**.

- باعتبار المجهودات الكبيرة والاستثنائية التي بذلتها الدولة في مجال الانتدابات في القطاع العمومي ، فإن التوجه المستقبلي يقتضي **التقليص بصفة هامة وملحوظة في عدد الانتدابات الجديدة وحصرها في الحاجيات المتأكدة** قصد الحد من تطور عدد الأعوان العموميين.

- ضبط نفقات التأجير لسنة 2014 انطلاقا من مستوى الأجور التي تم صرفها فعليا خلال **شهر مارس 2013** مع تعديلها على ضوء التطور المنتظر لعدد الأعوان وهيكلتهم خلال سنتي 2013 و 2014 باعتبار الانتدابات والإحالات على التقاعد والترقيات.

- إحكام تعبئة **الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية** وتقديم بيانات حول تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية قبضا وصرفا.

- نظرا **لأهمية تدخلات صناديق الخزينة** التي تعتبر متممة لنفقات التصرف والتنمية، فإنه يتعين ضبط الحاجيات المتعلقة بالحسابات الخاصة في الخزينة بكل دقة **بما يمكن من التقيد بالتقديرات** التي ستتمّ المصادقة عليها بمقتضى قانون المالية لسنة 2014 بغض النظر عن صبغتها التقديرية .

- إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور **الإنجاز** والحرص على ضبط حجمها على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية سنة 2012 والمنتظرة بالنسبة إلى سنة 2013.

- عند اقتراح مشاريع جديدة يجب **تقديم جميع المعطيات الضرورية وإعداد بطاقات بيانية لهذه المشاريع** مع التأكيد على ضرورة إحكام **اختيار المشاريع والبرامج الجديدة وتبويبها وفق الأولويات** المحددة ضمن استراتيجيات القطاعات مع بيان الأهداف المنشودة ومؤشراتها .

هذا مع ضرورة التأكيد والحرص على جاهزية الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع وتوفر الأراضي وهيكلة التمويل وذلك قصد **تأمين الشروط اللازمة للانطلاق الفعلي** في الانجاز.

- **توزيع اعتمادات نفقات التنمية (كلفة، تعهد ودفع) المقترحة لسنة 2014 بين الولايات بغض النظر عن صبغتها الوطنية أو الجهوية بالنسبة إلى مشاريع وبرامج قسمي الاستثمارات المباشرة والتمويل العمومي قصد إبراز مجهود الدولة التنموي للنهوض بمختلف الجهات.**

- ضرورة **إدراج كل الطلبات** (نفقات التصرف، نفقات التنمية، المؤسسات العمومية، الصناديق الخاصة في الخزينة) **بمنظومة "أمد" في الآجال المبينة أسفله.**

2- التوجهات العامة لإعداد إطار القدرة على الأداء:

إن الدفعة الأولى والثانية من الوزارات المنخرطة في التجربة النموذجية مدعوة إلى إعداد وتقديم ميزانياتها لسنة 2014 إلى وزارة المالية في **صيغة واحدة مبوبة حسب البرامج** وفق **التبويب الجديد للميزانية الوارد بالأمر عدد 3407 لسنة 2012 بتاريخ 31 ديسمبر 2012** (المدرج بمنظومة أمد لإعداد الميزانية) مرفوقة بالمشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2014.

هذا **وتتمحور التوجهات العامة بالنسبة لإعداد الميزانيات والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء** لسنة 2014 حول العناصر التالية:

- تشتمل المشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2014 ، بالنسبة لكل برنامج، على إطار الأداء الخاص به والمتمثل أساسا في الإستراتيجية، الأهداف وتقديرات المؤشرات وأهم الأنشطة المبرمجة لسنة 2014 والتي يضبطها رئيس البرنامج بالتشاور مع المتدخلين فى تنفيذ البرنامج ويلتزم بتحقيقها بواسطة الوسائل المادية والبشرية الموضوعة على ذمته.

- ضرورة مناقشة ميزانيات الوزارات النموذجية لسنة 2014 وفق البرامج **بالإعتماد على الأهداف ومؤشرات قيس الأداء.**

- يقوم كل رئيس برنامج بإعداد ملفّ يلخص أهم محاور مشروع القدرة على الأداء لعرضه على مصالح وزارة المالية والإعتماد عليه أثناء المناقشات .

- يتم خلال مناقشات الأداء والميزانية **دراسة ملاءمة أهداف البرنامج مع التوجهات الإستراتيجية ومناقشة مؤشرات قيس الأداء والقيمة المنشودة لكل مؤشر والعمل على ملاءمتها مع تقديرات الميزانية بالنسبة لكل برنامج.** ويجدر التأكيد على ضرورة مناقشة وضبط الأنشطة المبرمج القيام بها بغاية تحقيق تقديرات الأهداف بالتوازي مع مناقشة مشروع ميزانية البرنامج لسنة 2014 .

- التأكيد على ضرورة ضبط الأنشطة المبرمج القيام بها بغاية تحقيق القيمة المنشودة للمؤشر بالتوازي مع ميزانية كل نشاط بما يمكن من مناقشة الميزانية على أساس أولويات السياسات العمومية.

في هذا الإطار يتم الإعتماد على الدليل المنهجي حول مؤشرات قيس الأداء الذي تم إعداده في الغرض والهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للقدرة على الأداء(الملحق عدد 3 للمنشور عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012).

3- روزنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 :

اعتبارا للآجال التي تستوجبها دراسة ومناقشة المقترحات مع كل من المصالح المعنية بوزارة المالية والسلطة التشريعية وضرورة تقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء بالتوازي مع مشاريع ميزانيات الوزارات النموذجية، فإنه **يتعين احترام الروزنامة التالية** عند إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014:

- **بداية من موفى أفريل 2013 :**

عقد جلسات عمل في مستوى وزارة المالية مع ممثلي رؤساء الإدارات **ورؤساء البرامج** ووحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات المعنية وبمشاركة ممثلين عن الهيئة العامة للوظيفة العمومية والهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وهيئة مراقبي الدولة وذلك قصد:

- تقييم إنجازات سنة 2012 وتحيين مختلف بنود ميزانية 2013 في حدود الاعتمادات المرسمة وتشخيص التدابير التي يتعين أخذها عند الاقتضاء لتدارك بعض النقائص،
- تحيين أهداف ومؤشرات قيس الأداء لسنة 2013 على ضوء إنجازات سنتي 2011 و2012 والإعتمادات المرسمة لفائدة البرنامج في إطار قانون المالية لسنة 2013 وضبط التدابير التي يتعين أخذها عند الاقتضاء ،

- **15 ماي 2013:**

آخر أجل بالنسبة للدفعة الأولى من الوزارات النموذجية لتوجيه التقارير السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2012 إلى وزارة المالية.

- **31 ماي 2013** : آخر أجل لتوجيه :

– مشاريع الميزانيات شاملة ونهائية إلى وزارة المالية مع توجيه نسخة من ميزانية التنمية مباشرة إلى وزارة التنمية والتعاون الدولي ،

– "الملف التأليفي للأداء" (الملحق عدد 5 للمنشور عدد 42 بتاريخ 23 جوان 2012) الذي تـــنبني علي أساسه مناقاشات الميزانية والقدرة على الأداء.

- **جوان– جويلية 2013** :

مناقشة مشاريع الميزانيات والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء بين ممثلي رؤساء الإدارات المعنية **ورؤساء البرامج** ووحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارات النموذجية ومصالح الميزانية ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة المالية وبحضور ممثلين عن وزارة التنمية والتعاون الدولي وبقية الهياكل المعنية.

- **31 أوت 2013** :

– تقديم الأحكام المقترح إدراجها عند الاقتضاء ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014،

– تقديم المشاريع السنوية للقدرة على الأداء لسنة 2014 بالنسبة إلى الوزارات النموذجية .

- **30 سبتمبر 2013** :

حوصلة نتائج مناقشات الميزانية والقدرة على الأداء من قبل مصالح وزارة المالية وضبط الموارد والتوازنات العامة لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2014.

- الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 2013:

عرض مشروع قانون المالية والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء بالنسبة إلى الوزارات النموذجية وميزانية الدولة لسنة 2014 على أنظار مجلس الوزراء.

- 25 أكتوبر 2013:

إحالة مشروع قانون المالية والمشاريع السنوية للقدرة على الأداء وميزانية الدولة لسنة 2014 إلى السلطة التشريعية.

ونظرا لأهمية الموضوع ، فالمرجو من **السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البرامج** اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة وعناية ، سواء منها المتعلقة **بمحتوى الاقتراحات** الخاصة بمشاريع الميزانيات ، والتي يتعين أن تكون شاملة وكاملة، أو **بروزنامة** إعداد هذه المشاريع والأحكام وآجال توجيهها إلى وزارة المالية.

والسلام.

رئيس الحكومة

عبد العزيز بنكيران